

Distr.: General
30 November 2020
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة 27 تشرين الثاني/نوفمبر 2020 موجهة من رئيسة مجلس الأمن إلى الأمين العام والممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن

أتشرف بأن أرفق طيه نسخة من الإحاطة التي قدمتها السيدة جينين هينيس - بلاسخت، الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، وكذلك البيانات التي أدلى بها ممثلو الاتحاد الروسي، إستونيا، ألمانيا، إندونيسيا، بلجيكا، تونس، الجمهورية الدومينيكية، جنوب أفريقيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، الصين، فرنسا، فييت نام، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، النيجر، فيما يتعلق بالجلسة المعقودة عن طريق التداول بالفيديو بشأن "الحالة المتعلقة بالعراق" يوم الثلاثاء، 24 تشرين الثاني/نوفمبر 2020. وقد أدلى ممثل العراق أيضا ببيان.

ووفقا للإجراء المبين في رسالة رئيس مجلس الأمن الموجهة إلى الممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن المؤرخة 7 أيار/مايو 2020 (S/2020/372)، والذي تم الاتفاق عليه في ضوء الظروف الاستثنائية الناجمة عن جائحة مرض فيروس كورونا، ستصدر هذه الإحاطة والبيانات بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) إينغا روندا كينغ
رئيسة مجلس الأمن



المرفق الأول

إحاطة الممثلة الخاصة للأمن العام للعراق، جينين هينيس - بلاسختارت

أشرت في إحاطتي السابقة التي قدمتها إلى مجلس الأمن (S/2020/845، المرفق 1)، إلى أن حكومة العراق تعمل في خضم عواصف متعددة في آن واحد. ومنذ البداية، أود أن أؤكد أن الوضع لا يزال كذلك إلى حد كبير.

ففيما يتعلق بالجائحة وأثرها، لا تزال عدة أزمات متمايزة، ولكنها مترابطة ويعزز بعضها بعضاً - على الجبهات السياسية والأمنية والاقتصادية والمالية والاجتماعية، وبالطبع الصحية - تلوي ذراع الحكومة وتجبرها على العمل بأسلوب رد الفعل وإدارة الأزمة. وبينما نأمل جميعاً في بداية تعافٍ عالمي من جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، فإن التوقعات تشير بوضوح إلى استمرار آثارها المدمرة للأسف.

وأقل ما يقال عن الوضع المالي والاقتصادي في العراق أنه لا يزال مدعاة للقلق. ومن المتوقع أن ينكمش الاقتصاد بما يقرب من 10 في المائة في هذا العام. وقد ألحق تأثير الجائحة المزيد من الأضرار البالغة بنشاط القطاع الخاص الضعيف للغاية أصلاً، وتواصل أسعار النفط هبوطها المتواصل، مما يشكل ضغطاً نزولياً على الناتج المحلي الإجمالي والإيرادات المحلية.

وفي منتصف تشرين الأول/أكتوبر، صدرت الورقة البيضاء للإصلاح الاقتصادي التي طال انتظارها. وتوفر تلك الوثيقة الهامة عرضاً عاماً مفيداً جداً للاختلالات الهيكلية التي يتسم بها الاقتصاد العراقي. كما تصف مجموعة متنوعة من تدابير الإصلاح التي توجد حاجة ماسة إليها وتتعترف بالفرص العديدة التي أهدرت منذ عام 2003. ولكن في حين لا يختلف سوى قلة قليلة على الحاجة الملحة لتوجيه العراق نحو الانتعاش الاقتصادي والقدرة على الصمود، تبقى في حاجة لأن نعرف كيف ومتى يمكن لذلك أن يتحقق. وبعبارة أكثر صراحة، فإننا لا نزال ننتظر خطة العمل السياسية.

وهناك شيء واحد واضح: من دون توافق سياسي واسع النطاق على تحويل ما جاء في الورقة البيضاء إلى واقع، فإنها يمكن أن تظل مجرد حبر على ورق. ولكن اسمحوا لي أن أؤكد أنه لا يمكن تأجيل اتخاذ تدابير جادة وحازمة لمعالجة الأزمة المالية والاقتصادية الجارية ولو ليوم واحد. وسيتعين على الحكومة والبرلمان والأحزاب السياسية والآخرين الارتقاء إلى مستوى المسؤولية بصورة جماعية.

ومع اقتراب موعد الانتخابات، لا يسعني إلا أن أمل عدم تجاهل الإصلاحات التي توجد حاجة عاجلة إليها، بما في ذلك بعض الإصلاحات المؤلمة للغاية. ولن يؤدي ذلك إلا إلى تفاقم الحالة في العراق، مما سيؤدي بالتالي عاجلاً أم آجلاً إلى تأجيج الاضطرابات الاجتماعية. وبعبارة أخرى، أمل كثيراً أن يقاوم القادة السياسيون إغراء استخدام الجدول الزمني للانتخابات كسبب لعدم الإنجاز.

وفي الوقت نفسه، رأت الحكومة العراقية أنه من الضروري اللجوء إلى الاقتراض للوفاء بالتزاماتها للفترة المتبقية من عام 2020، بما في ذلك لدفع مرتبات موظفي القطاع العام. وكان لقانون الاقتراض الأصلي، كما اقترحه وزير المالية، هدف واضح، وهو إيجاد حيز مالي لتنفيذ الإصلاحات - الإصلاحات اللازمة لتنويع اقتصاد العراق والحد من اعتماده على النفط؛ والإصلاحات اللازمة لتعزيز الفرص الاقتصادية مع دفع عجلة التنمية المستدامة قدماً؛ والإصلاحات اللازمة لتلبية تطلعات العديد من العراقيين الذين

تظاهروا في الشوارع. غير أن القانون، بصيغته المعدلة كما اعتمده البرلمان، يحد كثيرا من هامش المناورة المتاح للحكومة. ولذلك، لا بد للمرء وأن يتساءل عما إذا كانت الغاية تبرر الوسيلة.

وبالإضافة إلى ذلك، يجب أن نتذكر باستمرار الأهمية الأساسية لمكافحة الفساد، مع الحفاظ على الحقوق الأساسية في سياق هذه العملية. وبعبارة أخرى، فإن أي جهد لإصلاح اقتصاد العراق يجب أن يقترن بتحسين الحوكمة والشفافية. ولا يزال انتشار "المحاصصة" والمحابة والمحسوبية يعوق تحقيق تقدم في العراق. ويجب التصدي لذلك أيضا على وجه السرعة. وإلا فسيستمر نهب الموارد العامة - بل وكذلك آمال وتطلعات شعب العراق.

وعلاوة على ذلك، فإن مكافحة آفة الفساد والسعي إلى أشكال أكثر استدامة وشمولا للتنمية والنمو الاقتصاديين وإلى إيجاد فرص عمل كريمة ليست مجرد ضرورات اقتصادية. بل كما قلت من قبل، فإنها تشكل في نهاية المطاف أفضل الوسائل المتاحة لتحقيق السلام والأمن، لأنها توفر حولا دائمة للاضطرابات والنزاع وبناء القدرة المحلية على الصمود لتحل محل الإدارة المستمرة للأزمات. وفي نهاية المطاف، يشكل الصمود على المستوى المحلي أفضل دفاع ضد أي شكل من أشكال التدخل الخارجي.

لقد أحيا العراقيون مؤخراً الذكرى السنوية الأولى للاحتجاجات التي بدأت في تشرين الأول/أكتوبر 2019، والتي كانت تعبيراً قوياً عن التضامن والوطنية من قبل العراقيين الذين يطالبون بالعدالة ويرغبون في بناء وطن أكثر استقراراً وازدهاراً، وكانت لحظة لتذكر الشجعان الذين فقدوا حياتهم. وآمل حقا أن يستمر تصميمهم المشترك على بناء مستقبل أفضل في إلهام وتوجيه قادة العراق.

وكما فعلت مرات عديدة من قبل، أود أيضا أن أؤكد على أنه يجب الدفاع عن الحق في حرية التعبير والتجمع السلمي في كل مكان في جميع أنحاء العراق. إن الانخفاض الكبير في مستويات العنف حاليا أمر مشجع بالفعل، ولكن واقع العراق لا يزال قاسيا، حيث لا تزال حالات الاختفاء القسري والاعتقالات جزءا من ذلك الواقع. وفي هذا السياق، أود أن أؤكد مرة أخرى على الحاجة الملحة إلى تحقيق العدالة والمساءلة. وقد تم الآن تفعيل لجنة لتقصي الحقائق. بيد أن هذا لم يسفر بعد عن نهاية سريعة للإفلات من العقاب المتصور.

وفيما يتعلق بانتخابات حزيران/يونيه 2021، أود أن أذكر بالكلمات الحكيمة التي قالها آية الله العظمى السيستاني. فقد أوضح سماحته في اجتماعي معه في منتصف أيلول/سبتمبر أن الانتخابات المبكرة، إذا أجريت بالشكل الصحيح، يمكن أن توفر طريقا سلميا للخروج من المعاناة المستمرة للبلد. وأكد سماحته على أهمية التصويت بحرية من دون أي ضغط، وشدد على الحاجة إلى النزاهة والشفافية والمراقبة.

ويسرني أن أبلغكم بأن البرلمان قد وضع مؤخرا الصيغة النهائية للتشريعات الانتخابية الضرورية. وتمشيا مع ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، فإننا نكف الآن مساعدتنا التقنية.

ويمكن، بل ولا بد، من تعزيز القدرة المؤسسية الانتخابية للعراق. ولذلك، نطلب ونتوقع من السلطات المعنية أن تضع الحلول وتفكر فيها بدلا من العقوبات. وفي أواخر الأسبوع الماضي، بعثت الحكومة العراقية رسالة إلى مجلس الأمن، طلبت فيها

"الحصول على المزيد من الدعم والمساعدة الفنية والمراقبة الانتخابية في إطار دعم البعثة للعراق".

وقد شرح وزير الخارجية الطلب خلال مؤتمر صحفي وشدد على ضرورة استعادة ثقة الشعب وتعزيز المشاركة.

وأود أن أؤكد مرة أخرى أن الانتخابات ستكون في جميع الأحوال ملكا للعراقيين وتحت قيادتهم. والواقع أن المسؤولية عن إجراء انتخابات ذات مصداقية لا تقع على عاتق السلطات العراقية فحسب، بل على عاتق جميع الجهات المعنية بالانتخابات العراقية وجميع الجهات السياسية الفاعلة وجميع المواطنين العراقيين، الذين ينبغي أن يضطلعوا بدور أكبر في المجال العام. ويمكن لأبناء شعب العراق، ولا سيما النساء والشباب، أن يغتنموا هذه الفرصة لإسماع أصواتهم، كناخبين أو كمرشحين، مدفوعين برغبة وطنية في تحسين بلدهم.

وأود أن أعتزم إحاطة اليوم لأؤكد من جديد وبأوضح العبارات أن الأعمال التحضيرية للانتخابات يجب أن تبقى خالية من التدخل السياسي في جميع المراحل.

وفيما يتعلق بالجماعات المسلحة المحلية والخارجية والمفسدين، بينما نرحب بانخفاض الهجمات على البعثات الدبلوماسية في الأسابيع الأخيرة، فإن الهجمات الصاروخية المؤسفة التي وقعت في 17 تشرين الثاني/نوفمبر تذكر صراحة أخرى بأنه لا يزال هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به، بما في ذلك العمل الشاق المتمثل في إجراء حوار واسع النطاق ومفيد.

ولأسباب متنوعة، ستكون الأشهر المقبلة فترة دقيقة وحاسمة. وينبغي أن يكون مفهوما أن أي شكل من أشكال التضليل - كل أنواع المؤامرات و/أو عدم الشفافية أو الالتزام المتصورين - يمكن أن يؤدي إلى سوء تقدير مؤسف وسيؤدي إلى نتائج عكسية.

وفي الوقت نفسه، تواصل قيادة العراق تأكيد استقلالها وسيادتها، ساعية إلى الحفاظ على جميع قنوات الاتصال مفتوحة، وهي تبني سياسة خارجية تخدم المصالح الوطنية للعراق. إن مركزية العراق في بناء الاستقرار الإقليمي حقيقة. كما أنه من الجدير أن نكرر أن العراق يجب أن يكون محميا من التنافس بين القوى الأجنبية وأن العراقيين يجب أن يمنحوا الفرصة للتركيز على قوتهم داخل بلدهم.

وفيما يتعلق بالعلاقات بين بغداد وإربيل، نتفق جميعا على أن إقامة علاقة إيجابية وبناءة بين العراق الاتحادي ومنطقة كردستان هي مفتاح استقرار البلد بأسره. بيد أن التصويت الأخير في البرلمان على قانون الاقتراض أظهر لنا مرة أخرى مدى هشاشة هذه العلاقة.

فلنتذكر أنه يلزم شريكين لرقص التانغو. ونتوقع من الطرفين أن يفيا بما تعهدا به. ونتوقع من الطرفين أن يظهر الشفافية - سواء في إدارة الإيرادات أو بشأن عدد لا يحصى من المسائل الخلافية الأخرى. لكن ينبغي أن يكون واضحا أن موظف الحكومي في المنطقة الكردية ليس فقط موظفا حكوميا في المنطقة الكردية بل مواطنا عراقيا أيضا. وينبغي حماية دفع رواتب الموظفين المدنيين من المنازعات السياسية. ولا يمكن أن يقعوا ضحايا بصورة جماعية، بل ينبغي ألا يكونوا كذلك. وتشتد الحاجة على وجه الاستعجال إلى إيجاد حل، وإبداء الإرادة السياسية لإيجاد مخرج سيكون ضروريا مرة أخرى.

وكما أكدت خلال آخر إحاطة قدمتها، فإن المفاوضات البناءة بين بغداد وإربيل تعوقها توجهات دستورية غير واضحة، وللأسف فإن الغموض يؤثر يوميا على العديد من المسائل المعلقة. وفي السنوات

الـ 15 الماضية، أهدرت فرص عديدة للتوصل إلى مجموعة واضحة من المبادئ والقواعد والمبادئ التوجيهية، ولكن يجب الآن التوصل إلى اتفاق على وجه السرعة بشأن كيفية تعزيز النظام الاتحادي.

صحيح أنه بالنظر إلى العديد من المسائل الملحة الأخرى المطروحة على قادة العراق وسياسييه، فإنهم قد يميلون إلى تجاهل هذه المسألة قضية، وهو ما سيكون المخرج السهل. بيد أن الحقيقة المرة هي أنه ما دامت لا توجد حلول دائمة، فإن العلاقة لن تتحسن. وسيكون العكس هو الصحيح.

إن رغبة الحكومة العراقية في الإسراع بحل مشكلة التشرد الداخلي أمر مفهوم ومبرر. لكن في ظل انعدام حلول دائمة وكافية، ظهرت في الأسابيع الأخيرة شواغل خطيرة بشأن تخطيط وتنفيذ عمليات إغلاق المخيمات وتعزيزها. وعلى الرغم من أننا ننتقم تماماً أن السلطات العراقية تعمل تحت ضغط زمني شديد، يجب أن يكون واضحاً أن إغلاق المخيمات ينبغي ألا يؤدي إلى أزمة أخرى - على سبيل المثال، في شكل تشريد ثانوي، وهو ما يحدث بالفعل.

وبالتنسيق مع السلطات العراقية، نواصل عملنا على وضع خطة مشتركة للحلول الدائمة، مع القيام في الوقت نفسه بتوسيع نطاق الخدمات المنقذة للحياة لتشمل المشردين داخلياً، الذين لا يستطيعون العثور على سكن آمن وميسور التكلفة.

وفيما يتعلق بسنجانج، وقع على اتفاق تم التوصل إليه بشق الأنفس بين بغداد وإربيل في أوائل تشرين الأول/أكتوبر. وهذا اتفاق مهم لأنه يمكن أن يمهّد الطريق لفصل جديد لسنجانج وجميع السنجاريين. وهو يمثل فصلاً ستحتلّ فيه مصالح الشعب السنجاري بالأسبقية، وسيتم بتسريع إعادة الإعمار وتحسين تقديم الخدمات العامة وتمكين السنجاريين المشردين من العودة إلى ديارهم.

ومن المسلم به أن التوقيع على هذا الاتفاق ليس سوى خطوة أولى. وكما أكدت لجميع أصحاب المصلحة والممثلين السنجاريين خلال اجتماع مشترك في الموصل الأسبوع الماضي، فإن التنفيذ السريع والحاسم والمنسق جيداً سيكون ضرورياً الآن. والهياكل الأمنية المستقرة هي الأولوية الأولى، تليها الإدارة الموحدة.

وسأتناول الآن مسألة المفقودين الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة والممتلكات الكويتية المفقودة، بما في ذلك المحفوظات الوطنية. على الرغم من الظروف الصعبة التي يفرضها الوباء، يسرني أن أبلغكم بأن حكومة العراق سلمت الكويت في 16 أيلول/سبتمبر رفات 20 شخصاً تم استخراجهم من مقبرة جماعية في جنوب العراق تحت رعاية اللجنة الدولية للصليب الأحمر الدولية بمساعدة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق. وهذه الخطوة تدل على التزام العراق المستمر بطي الملف الإنساني.

وقد حدث تطور هام آخر قبل يومين. وأكدت السلطات الكويتية علناً هوية رفات سبعة أشخاص من الرعايا الكويتيين المفقودين، آملة أن يؤدي ذلك إلى مساعدة أسرهم على طي الصفحة.

وفي الختام، أود أن أدعو إلى مواصلة التضامن مع شعب العراق. وبطبيعة الحال، مع استمرار الوباء العالمي، فإن التحديات العديدة التي تواجهها جميع الدول مفهومة جيداً، وقد يكون من السهل أن نغفل عن آمال وأحلام العراقيين في هذه المرحلة الحرجة من تاريخهم الحديث. ولكن إذا كان الوباء قد علمنا شيئاً، فهو أن المشاكل المحلية من الصعب أن تظل محلية على الإطلاق، وأن المشاكل الداخلية تتراكم بسرعة إلى مشاكل في الخارج. وبعبارة أخرى، إن استمرار دعم المجلس أمر حيوي ويحظى بتقدير كبير.

المرفق الثاني

بيان نائبة الممثل الدائم لبلجيكا لدى الأمم المتحدة، كارين فان فليبرغ

[الأصل: بالفرنسية]

أولاً وقبل كل شيء، أشكر السيدة جينين هينيس - بلاسخت، الممثلة الخاصة للأمين العام في العراق ورئيسة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، على إحاطتها.

لقد جعلت الحكومة العراقية الجديدة إجراء انتخابات مبكرة إحدى أولوياتها العليا. ونرحب بجميع الجهود التي تبذلها الجهات الفاعلة السياسية لضمان أن تكون انتخابات 6 حزيران/يونيه ذات مصداقية ونزاهة وحرية وشاملة للجميع. ونحيط علماً بالتقدم المحرز في الأشهر الأخيرة، ولا سيما توقيع الرئيس صالح مؤخراً على الإطار الانتخابي.

ونرحب بالتزام البعثة بتقديم المساعدة الانتخابية إلى حكومة العراق، كما نرحب بزيادة تطوير مساعدتها الانتخابية مع المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، وفقاً لولايتها. إن إجراء انتخابات نزيهة وحرية وشاملة للجميع يمكن أن يمهد الطريق نحو تحقيق عراق أكثر استقراراً وديمقراطية. وفي هذا الصدد، تؤكد بلجيكا مرة أخرى على أهمية مشاركة المرأة مشاركة كاملة ونشطة وهادفة في هذا السياق.

وعندما انضمت بلجيكا إلى مجلس الأمن قبل عامين، كان العراق بالفعل على مفترق الطرق. ولا تزال التحديات السياسية والاقتصادية والأمنية هائلة. وهناك حاجة ملحة إلى إحراز تقدم ملموس في تلك المجالات. ويلزم استمرار القيادة السياسية القوية. وبلجيكا، بوصفها دولة من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، تظل ملتزمة بالمساعدة على التغلب على تلك التحديات المتعددة.

أولاً، لا يزال الاقتصاد العراقي يعتمد بشكل كبير على صادرات النفط. وقد أدت جائحة فيروس كورونا إلى تفاقم الوضع الاقتصادي الكارثي بالفعل. ونحن ندعم الحكومة العراقية في جهودها لتنويع ودعم التنمية الاقتصادية وزيادة مشاركة القطاع الخاص وتنفيذ الإصلاحات الإدارية ومكافحة الفساد. ونرحب باعتماد مجلس الوزراء مؤخراً للقرار الحكومي الرسمي.

ثانياً، يجب احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية في جميع الأوقات. والتقدم الذي أحرزته الحكومة في تعويض ضحايا العنف المرتكب خلال المظاهرات التي بدأت في تشرين الأول/أكتوبر 2019 يعد خطوة إيجابية. ومع ذلك، ندعو الحكومة إلى مواصلة دعم أضعف الأشخاص، بمن فيهم المشردون داخلياً. ويجب أن يسبق إغلاق المخيمات جميعها إشعار كاف وأن يتم ذلك بالتشاور الكامل مع ممثلي النازحين والوكالات الإنسانية.

وينبغي أن تكون عودة المشردين آمنة وطوعية وكريمة ومستدامة. وندعو الحكومة العراقية إلى العمل عن كثب مع الشركاء الدوليين، بما في ذلك وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة. وينبغي أن يتم توزيع المعونة الإنسانية في امتثال تام للمبادئ الإنسانية دائماً.

ثالثاً، يشجع بلدي الأطراف على تنفيذ اتفاق سنجار، الذي سهّله بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق. وعلى الرغم من العديد من الأسئلة التي لا تزال مثارة، فإن هذا سيكون اختباراً هاماً لبناء الثقة المتبادلة. وندعو الطرفين إلى الاستفادة من هذا الزخم لحل المسائل الأخرى المتعلقة، بما في ذلك

المناقشات الجارية بشأن عائدات النفط. فالشعب العراقي يستحق توافقا سياسيا في الآراء للتغلب على الأثر الاقتصادي لجائحة فيروس كورونا.

رابعا، نلاحظ بقلق أنه على الرغم من الهزيمة العسكرية التي منيت بها داعش في العراق، فإن الجماعة ما زالت تعمل كشبكة سرية وتقوم بتنفيذ الهجمات. ونجدد التزامنا بمكافحة الإرهاب في إطار التحالف الدولي ضد داعش بالتعاون مع الحكومة العراقية.

ويساورنا القلق إزاء استمرار أعمال العنف، بما في ذلك الهجمات الصاروخية على المنطقة الخضراء في الأسبوع الماضي، والتي أعلنت ميليشيا أصحاب الكهف مسؤوليتها عنها. ونشجع الحكومة العراقية على مواصلة إصلاح القطاع الأمني. ولا ينبغي السماح للأطراف المسلحة من غير الدول بالعمل خارج سيطرة الدولة.

علاوة على ذلك، وفي الوقت الذي يفتح فيه العراق على البلدان المجاورة بغية تعزيز العلاقات الثنائية والإقليمية، يجب احترام المبادئ الأساسية لاحترام السيادة والمساواة والسلامة الإقليمية.

أخيرا، يستحق الأطفال العراقيون تهيئة المستقبل لهم. وهم يستحقون أن يعيشوا في أمن ورخاء. ويؤكد بلدي مرة أخرى دعمه لحكومة العراق في التصدي للتحديات العديدة المتبقية.

المرفق الثالث

بيان نائب الممثل الدائم للصين لدى الأمم المتحدة غنغ شوانغ

[الأصل: بالإنكليزية والصينية]

تتوجه الصين بالشكر إلى الممثلة الخاصة هينيس - بلاسخت على إحاطتها وترحب بالمثل الدائم للعراق في جلسة اليوم.

منذ أن تولت الحكومة العراقية الجديدة مقاليد الحكم، حققت نتائج إيجابية في تعزيز الانتقال السياسي والتحضير لانتخابات مبكرة، ومواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية، وتطوير علاقات خارجية سلمية وودية. وفي الوقت نفسه، تجدر الإشارة إلى أن الاضطرابات المستمرة في المنطقة، والاضطراب الذي أحدثته فلول الإرهابيين وانتشار مرض فيروس كورونا، كلها مجتمعة قد جلبت تحديات خطيرة لاستقرار العراق وتنميته. وفيما يتعلق بتقارير الأمين العام ذات الصلة والإحاطة الإعلامية التي قدمها الممثل الخاص، أود أن أذكر ما يلي.

أولاً، فيما يتعلق بدعم العراق في النهوض بعملياته السياسية المحلية بشكل مستقل، فقد حدد العراق هدفاً يتمثل في إجراء انتخابات مبكرة في عام 2021، وهو برنامج سياسي مهم في العراق. ويسرنا التقدم المطرد في الأعمال التحضيرية للانتخابات ودخول قانون الانتخابات الجديد حيز التنفيذ. ونأمل أن تجري الانتخابات دون حوادث، وأن تتحقق بذلك رؤية الشعب العراقي. وينبغي للمجتمع الدولي أن يهيئ بيئة مؤاتية لهذا الغرض، وأن يراعي آراء العراق مراعاة كاملة، وأن يحترم ملكيته لدى تقديم المساعدة.

وترحب الصين بالترتيب المؤقت الذي تم التوصل إليه بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان بشأن تقاسم الموارد والإيرادات والاتفاق بشأن الحالة في سنجار. ومن المأمول أن يعمل الجانبان على تعزيز الحوار والتعاون وضخ زخم جديد في جهود توطيد الوحدة الوطنية وتسريع التنمية المتكاملة.

ثانياً، فيما يتعلق بحماية السلام والاستقرار اللذين تم الحصول عليهما بشق الأنفس، وفقاً لآخر تقرير للأمين العام (S/2020/1099)، فقد شنت فلول الإرهابيين العديد من الهجمات في العراق، مما تسبب في وقوع خسائر بين المدنيين. وينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل دعم الجانب العراقي في تنفيذ عمليات مكافحة الإرهاب، ومكافحة الإرهاب، ومعالجة مسألة المقاتلين الإرهابيين الأجانب، وتقديم الإرهابيين إلى العدالة وفقاً للقوانين المحلية، ومنع عودة القوى والأنشطة الإرهابية ووقف انتشارها.

ولا يمكن تحقيق السلام والتنمية في العراق في غياب الحوار المستقر. وتشيد الصين بالجهود العراقية لتطوير علاقات ودية ومفيدة للجانبين مع دول المنطقة. ونأمل أن تستجيب جميع الأطراف المعنية لنداء الأمين العام وأن تحل خلافاتها بوسائل سلمية مثل الحوار والمشاورات، بما يعزز الثقة المتبادلة ويتفادى تصعيد التوترات باستمرار. ويجب أن تخضع أي أعمال عسكرية على الأراضي العراقية لموافقة الحكومة العراقية، وينبغي احترام سيادة العراق وسلامته الإقليمية احتراماً كاملاً.

وقد أحطنا علماً بتقرير الأمين العام (S/2020/1089) عن تنفيذ القرار 2107 (2013). ونرحب بالتقدم المحرز في البحث عن الرعايا الكويتيين المفقودين وفيما يتعلق بالتعويضات العراقية. ونشجع العراق والكويت على زيادة تعميق التعاون بشأن المفقودين من الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة والمحموظات الوطنية المفقودة.

ثالثاً، فيما يتعلق باتخاذ نهج محوره الإنسان لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، فإن المهام الهامة للعراق تتمثل في التصدي لوباء فيروس كورونا والإسراع في إعادة الإعمار الوطني وتحسين الحالة الاقتصادية والإنسانية. وقد استجابت الحكومة العراقية الجديدة لمطالبه الشعب بإعطاء الأولوية للإصلاح الاقتصادي، وتحسين سبل العيش، والتصدي للوباء، ومكافحة الفساد، وهو ما نقدره.

وينبغي للمجتمع الدولي أن يشجع العراق على استكشاف مسار إنمائي يلائم ظروفه الوطنية، ومساعدته على مكافحة الوباء، وإعادة بناء الهياكل الأساسية الرئيسية، وتحقيق التنوع الاقتصادي، وتعزيز بناء القدرات، وحماية الفئات الضعيفة، مثل النساء والأطفال، وتعزيز السلام من خلال التنمية.

والصين، كعهدها دائماً، تدعم العراق بقوة في الحفاظ على سيادته الوطنية وأمنه واستقراره، وتساعد في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للعراق من خلال التعاون العملي، المتمثل في مبادرة الحزام والطريق. وفي مواجهة جائحة فيروس كورونا، لم نضيع وقتاً في إيفاد خبراء طبيين وتبرعنا بإمدادات طبية للعراق لمكافحة هذا الوباء. وستواصل الصين العمل مع المجتمع الدولي للإسهام في تحقيق السلام الدائم والازدهار والتنمية في العراق.

المرفق الرابع

بيان البعثة الدائمة للجمهورية الدومينيكية لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالإسبانية]

نشكر الممثلة الخاصة هينيس - بلاسغات على إحاطتها والعمل الجدير بالثناء الذي تقوم به مع فريقها بوصفها رئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق.

أولاً، نرحب بالخطوات التي اتخذها رئيس الوزراء الكازمي للمضي قدماً بالعملية السياسية وإجراء الانتخابات في حزيران/يونيه 2021، فضلاً عن تصميمه على ضمان أن تكون هذه الانتخابات حرة وذات مصداقية ونزيهة. ولتحقيق تلك الغاية، لا غنى عن المساعدة الانتخابية التي تقدمها البعثة.

ونأمل أن يتوصل مجلس النواب قريباً إلى توافق في الآراء بشأن وضع الصيغة النهائية لقانون الانتخابات وأن يتم وضع الميزانية المتوافقة معه بطريقة تسهل عمل المفوضية العليا المستقلة للانتخابات وتسمح بتطوير اللوجستيات اللازمة لتنظيم انتخابات مبكرة.

ونرحب بخطط الحكومة لاعتماد خطة إنمائية وطنية لتشجيع المرأة على شغل مناصب رفيعة المستوى في صنع القرار. ونرحب أيضاً باعتماد الحكومة اعتماد قانون لمكافحة العنف المنزلي، نظراً للزيادة الكبيرة في عدد الحالات ذات الصلة خلال جائحة فيروس كورونا.

ونحيي مبادرة الدعوة بين وكالات الأمم المتحدة والوزارات العراقية لضمان حصول الأطفال في سن الدراسة على التعليم، دون قيود، نظراً لارتفاع نسبة الأطفال الذين واجهوا تحديات لا حصر لها في الالتحاق بالمدرسة أو التقدم إلى المستوى التالي بسبب الافتقار إلى الوثائق.

وفيما يتعلق بالأمن، نشعر بقلق خاص إزاء تصاعد التوترات الإقليمية التي لها تأثير مباشر على العراق. ونكرر دعوتنا إلى الأطراف للتحلي بضبط النفس وحل الخلافات عن طريق الحوار. وفي الوقت ذاته، يجب على جميع الدول أن تحترم سيادة العراق وسلامته الإقليمية ومجاله الجوي، وأن تمتنع عن استخدام الأراضي العراقية مسرحاً للمواجهة.

وفيما يتعلق بحقوق الإنسان، ندين بشدة عمليات القتل المستهدفة التي تعرض لها المدافعون عن حقوق الإنسان خلال شهر آب/أغسطس، والعنف ضد النشطاء والمتظاهرين، والاعتقالات التعسفية للصحفيين. ولذلك فإننا نواصل دعوة السلطات إلى احترام حرية التعبير والحق في التظاهر السلمي.

وعلى الرغم من الخطوات الأولية التي اتخذتها الحكومة، والتي نؤيدها، هناك حاجة إلى بذل المزيد من الجهود من جانب السكان لضمان المساءلة. فالإفلات من العقاب يقوّض إلى حد كبير الجهود الرامية إلى تحقيق السلام واستعادة ثقة الجمهور في السلطات. ولذلك فإن المطالبة بإجراء تحقيق شامل في حالات العنف حتى يتم تقديم الجناة إلى العدالة لا يمكن أن تلقى أذاناً صماء.

كما نشجب الزيادة في عدد الهجمات الإرهابية التي يرتكبتها تنظيم الدولة الإسلامية في مختلف أنحاء البلد، فضلاً عن الهجمات المختلفة على البعثات الدبلوماسية. ولا يمكن السماح للجهود المبذولة لمكافحة الإرهاب بأن تتضاءل. وما زلنا نشجع المجتمع الدولي على تعزيز التعاون في هذا الصدد.

وفيما يتعلق بمسألة الرعايا الكويتيين المفقودين والممتلكات الكويتية المفقودة، نرحب بالتقدم الذي أحرزه مؤخراً أعضاء الآلية الثلاثية، الذي أدى إلى تسليم السلطات العراقية رسمياً رفات المواطنين الكويتيين المزعومين. وننوه بالتزام الحكومة العراقية ونشجع الطرفين على مواصلة تعزيز التعاون والتأزر حتى يتم حل هذه المسألة - التي لها أهمية كبيرة لشعب الكويت وأسر المفقودين.

وفي الختام، نرحب بالتزام رئيس الوزراء الكاظمي بالتصدي للتحديات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي يواجهها العراق، وبالإجراءات المتخذة لمكافحة الفساد والإرهاب والأزمة الصحية. ونأمل أن يفتح العراق الباب أمام التنمية والسلام والأمن التي يسعى إليها شعبه، بمساعدة من البعثة وبتعزيز العلاقات على الصعيدين الإقليمي والدولي، وقبل كل شيء بالمصالحة الوطنية بين الأطراف السياسية الفاعلة.

المرفق الخامس

بيان الممثل الدائم لإستونيا لدى الأمم المتحدة، سفين يورغنسن

أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى الممثلة الخاصة هينيس - بلاسخت على إحاطتها.

تدعم إستونيا الحكومة العراقية في التصدي للتحديات السياسية والأمنية والاقتصادية التي يواجهها البلد. كما نشدد على ضرورة احترام سيادة العراق وسلامة أراضيه وندعو جميع الجهات الفاعلة إلى الامتناع عن جميع الأعمال العسكرية التي من شأنها أن تهدد استقرار العراق.

وقد رحبنا بالإعلان عن إجراء انتخابات برلمانية مبكرة في حزيران/يونيه 2021. وكان التصديق مؤخراً على القانون الانتخابي الجديد تطوراً هاماً في الأعمال التحضيرية، وهو شرط مسبق لإجراء انتخابات حرة ونزيهة. إن استمرار تقديم الدعم والمساعدة التقنية من بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق أمر بالغ الأهمية.

ونعترف بالخطوات المتعددة التي اتخذتها الحكومة العراقية بالفعل نحو تنفيذ الإصلاحات الهيكلية. وندعو الحكومة أيضاً إلى تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية التي تمس الحاجة إليها، بما في ذلك الإصلاحات المقترحة في الكتاب الأبيض للحكومة.

يشكل إنشاء لجنة دائمة للتحقيق في الفساد خطوة أساسية في مكافحة الفساد وإنفاذ سيادة القانون. وعلاوة على ذلك، من الضروري اتخاذ تدابير إضافية لوضع جميع القوات المسلحة تحت سيطرة الدولة من أجل زيادة الاستقرار في العراق.

ونثني على إعلان الحكومة العراقية عزمها على اعتماد خطة وطنية للتنمية من أجل المرأة، حيث أنها تظهر التزام الحكومة بتعزيز تمكين المرأة ومشاركتها في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

إن الجهود التي تبذلها الحكومة لمكافحة مرض فيروس كورونا موضع ترحيب وعلينا، نحن المجتمع الدولي، أن ندعم هذه الجهود حيثما تكون هناك حاجة ماسة إلى ذلك الدعم. غير أنه ينبغي إيلاء المزيد من الاهتمام لأثر الأزمة على الفئات السكانية الضعيفة، بمن فيهم النساء والأطفال الذين لا يزالون أكثر الفئات تضرراً.

ومن التطورات الإيجابية أن عدد الهجمات على المتظاهرين قد انخفض. بيد أن من المقلق استمرار عمليات القتل المستهدف للمتظاهرين، وكذلك انتهاكات حرية التعبير، والاختفاء القسري، والاعتقالات التعسفية، واحتجاز الصحفيين ونشطاء المجتمع المدني. إننا ندعو الحكومة العراقية إلى كفالة حماية حقوق الإنسان، بما في ذلك حرية التعبير والتجمع، واتخاذ خطوات ملموسة لمحاسبة الجناة.

إن الدعم المستمر للعراق في كفاحه لمكافحة الإرهاب ذو أهمية قصوى. لكننا نود أن نحث الحكومة العراقية على وقف إعدام السجناء بموجب قانون مكافحة الإرهاب.

وأخيراً، نشيد بجهود الحكومة العراقية في منع الهجمات بالقذائف على البعثات الدبلوماسية والأفراد الدبلوماسيين. ومع ذلك، لا يزال يساورنا القلق إزاء استمرار الهجمات التي تشنها الميليشيات الشيعية.

المرفق السادس

بيان نائبة الممثل الدائم لفرنسا لدى الأمم المتحدة، ناتالي برودهيرست إستيفال

[الأصل: بالإنكليزية والفرنسية]

أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام على إحاطتها. وهي تحظى بتأييد فرنسا الكامل لها. وأود أن أشيد بالعمل الممتاز الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق تحت قيادتها، وكذلك بعمل أسرة الأمم المتحدة في العراق بأسرها. وأود اليوم أن أتطرق إلى ثلاث نقاط.

أولاً وقبل كل شيء، أود أن أعرب عن دعم فرنسا لحكومة العراق، بقيادة السيد الكاظمي، كما فعل رئيس الجمهورية الفرنسية خلال زيارته للعراق في أيلول/سبتمبر، ومرة أخرى خلال زيارة رئيس الوزراء العراقي إلى باريس في تشرين الأول/أكتوبر. وسنواصل بذل جهودنا مع الحكومة العراقية لحشد شركاء البلد الإقليميين والدوليين دعماً لمبادرة تهدف إلى تعزيز استقراره وأمنه.

تجري السلطات العراقية إصلاحات طموحة للغاية في سياق يزيد من صعوبته انتشار جائحة فيروس كورونا. وكما قالت الممثلة الخاصة، فإن هذه الإصلاحات ضرورية لتلبية التطلعات المشروعة للعراقيين، من خلال تحديث الاقتصاد وإصلاح الإدارة وتعزيز حماية حقوق الإنسان والصمود في مكافحة الفساد.

ونرحب بالإعلان عن إجراء انتخابات مبكرة في حزيران/يونيه 2021. وللدعم الذي تقدمه البعثة إلى السلطات العراقية والمفوضية العليا المستقلة للانتخابات في تنظيم هذه الانتخابات قيمة بالغة في ضمان إجراء انتخابات حرة وشفافة. وستكون مشاركة جميع فئات المجتمع، ولا سيما الشباب والنساء، أمراً حاسماً في بناء المستقبل الديمقراطي للبلد. وستساهم فرنسا بمبلغ مليون يورو لتمويل أنشطة البعثة في هذا المجال. ونشجع المجتمع الدولي بأسره على العمل لضمان إجراء انتخابات سلسلة وبناء ثقة كاملة في العملية الانتخابية.

كما نرحب بالتقدم المحرز في الحوار بين بغداد وإربيل. فاتفاق سنجار اتفاق واعد للغاية في هذا الصدد. كما أن المشاريع الصحية التي نؤيدها في المنطقة ستعزز دعم هذه الحركة بما يعود بالنفع على السكان.

وعلى الرغم من الإعلانات الواعدة والتقدم المحرز في الميدان، لا نزال نشعر بالقلق إزاء الهجمات التي تستهدف المتظاهرين وأعضاء المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين. ولا بد من مقاضاة مرتكبي هذه الجرائم، إذ لا يمكن بناء الثقة بدون تحقيق العدالة.

وتتعلق النقطة الثانية من بياني بالتحديات الأمنية في العراق. إن الإرهاب يحتل المرتبة الأولى بين التحديات وهو التحدي المشترك الذي نواجهه. والمعاركة ضد داعش لم تنته بعد. ولا تزال المساهمة العسكرية للتحالف الدولي دعماً للسلطات العراقية حاسمة، ويمكن تكيف طرائق عملياته مع التهديد المتغير. والعمل الذي يضطلع به فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام عمل أساسي لمكافحة الإفلات من العقاب.

كما أنه من الأهمية بمكان أن تحافظ الدولة العراقية على احتكارها لاستخدام القوة في البلد. فالأعمال التي تقوم بها بعض الجماعات المسلحة تبعث على القلق الشديد، ولا سيما الهجمات غير المقبولة على البعثات الدبلوماسية. ونرحب بالجهود التي تبذلها الحكومة العراقية لوقفها.

وفي هذا السياق، من الأهمية بمكان ضمان بقاء العراق بمنأى عن التوترات الإقليمية واحترام سيادته وسلامته الإقليمية. ولذلك، فإننا نرحب بالتزام الحكومة العراقية القوي بالدبلوماسية المتوازنة وحسن الجوار. والتقدم الذي أحرز مؤخرا في إعادة رفات رعايا كويتيين ورعايا من بلدان ثالثة دليل على ذلك. ومن المهم أن تستمر تلك الإجراءات.

وأخيرا، وهذه هي النقطة الثالثة من بياني، أود التعليق بإيجاز على الحالة الإنسانية. يجب بذل كل جهد ممكن لضمان وصول المساعدات الإنسانية بأمان ودون عوائق إلى جميع المحتاجين للمساعدة في العراق. وأشار على وجه الخصوص إلى مئات الآلاف من المشردين داخليا، الذين يجب أن يتمكنوا من مواصلة تلقي المساعدة عند مغادرتهم المخيمات. ويجب تنفيذ عمليات إغلاق المخيمات بطريقة منسقة، وأن تكون مصحوبة بخطة عملية لدعم عودة الأشخاص العائدين. وهذا أمر بالغ الأهمية في ظل استمرار انتشار جائحة كوفيد-19 في البلد بمعدل مقلق للغاية.

ويجب زيادة حملات التطعيم، نظرا لأن الجائحة قد أدت إلى انخفاض معدلات التطعيم في البلد بنسبة 20 إلى 30 في المائة. ونقع على عاتقنا مسؤولية جماعية في هذا الصدد عن منع تفشي شلل الأطفال أو الحصبة الذي يمكن تجنبه.

وعلى نحو ما ذكر الممثل الخاص، هناك العديد من التحديات. ولكن فرنسا عازمة على الوقوف إلى جانب العراق في هذه الفترة الهامة من تاريخه.

بيان نائب الممثل الدائم لألمانيا لدى الأمم المتحدة، غونتر زاوتر

تؤكد ألمانيا مجددا دعمها لحكومة رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي. فرئيس الوزراء الكاظمي وحكومته لديهما النوايا الحسنة، ويسعيان إلى تلبية المطالب المشروعة للشعب العراقي. ونقر بالتدابير التي اتخذت حتى الآن وندعو الحكومة العراقية إلى مواصلة السير على طريق الإصلاحات الجوهرية. وألمانيا مستعدة، إلى جانب الاتحاد الأوروبي، لدعم عملية الإصلاح الاقتصادي التي يقودها العراق بصفته الرئيس المشارك لفريق الاتصال الاقتصادي العراقي على مدى الأشهر الستة المقبلة.

وقد أحطنا علما بطلب الحكومة العراقية لتعزيز دور بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق فيما يتعلق بالانتخابات المبكرة المقبلة. ونرحب بما تقدمه البعثة من دعم ومشورة ومساعدة تقنية إلى العراق في مجال الأعمال التحضيرية للانتخابات. وستساهم ألمانيا بمبلغ إجمالي قدره 6 ملايين يورو في جهود البعثة، بما في ذلك لتعزيز قدرة المفوضية العليا المستقلة للانتخابات. وبالإضافة إلى ذلك، نرحب بمشاركة البعثة أو الأمم المتحدة في القيام بأعمال مراقبة الانتخابات. ومن الضروري إجراء الانتخابات بطريقة حرة ونزيهة وشاملة للجميع وتنسم بالشفافية لضمان نزاهتها ومصداقيتها وشرعيتها.

ولا يزال يساورنا قلق عميق إزاء التقارير التي تفيد باستمرار الاعتقالات والاختفاء القسري وأعمال العنف والترهيب ضد المتظاهرين ونشطاء المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين. ونحث الحكومة العراقية على ضمان حماية جميع المتظاهرين السلميين، ونشطاء المجتمع المدني، والمدافعين عن حقوق الإنسان وحقوقهم الأساسية، ونؤكد من جديد أهمية اتخاذ خطوات ملموسة لتوفير المساءلة عن العنف والجرائم وانتهاكات حقوق الإنسان.

ويساورنا القلق إزاء عملية دمج مخيمات المشردين داخليا وإغلاقها في فترة قصيرة، مما حال دون إجراء المشاورات اللازمة مع الجهات المعنية الرئيسية، وإزاء المخاطر التي تؤدي إلى التشريد الثانوي. ونلتزم بالعمل مع حكومة العراق لضمان إيجاد حلول دائمة للمشردين داخليا. ونحن على استعداد للعمل مع حكومة العراق والأمم المتحدة من أجل تيسير عمليات العودة وضمان حركة جميع المشردين داخليا بأمان وكرامة وأن تكون طوعية ومستتيرة ومستدامة.

ونؤيد دعوة الأمين العام فيما يتعلق ببغداد وإربيل لتكثيف جهود الحوار المتبادل من أجل التوصل إلى اتفاق طويل الأجل ومستدام بشأن جميع المسائل المعلقة، بما في ذلك الموارد الطبيعية، وتقاسم الإيرادات، والترتيبات الأمنية.

ولا نزال نشعر بالقلق إزاء تأثير التوترات الإقليمية على العراق، وندعو إلى استمرار وقف التصعيد وضبط النفس من جانب جميع الأطراف الفاعلة الإقليمية والدولية. ويجب حل جميع الخلافات بالوسائل الدبلوماسية. ويجب أن تحترم سيادة العراق وسلامته الإقليمية من جانب جميع جيرانه، فضلا عن الشركاء الإقليميين والدوليين. وينبغي ألا يتم النزج بالعراق في منطقة مواجهة إقليمية وألا يصبح ذاته هذه المنطقة.

وفي الوقت نفسه، من الضروري أن تتوقف فورا الهجمات المستمرة التي تشن على البعثات الدبلوماسية والموظفين الدبلوماسيين وأن تعزز الدولة سيطرتها على جميع الأسلحة في البلد.

وحيث إن مكافحة الإرهاب، أي ما يسمى بالدولة الإسلامية، لم تنته بعد، فلا بد من مواصلة التعاون بين حكومة العراق وشركائها الدوليين. وإلا فإن كلا من العراق والمجتمع الدولي سيواجهان خطراً أكبر يتمثل في عودة ظهور ما يسمى بالدولة الإسلامية.

وفي هذا السياق، نشعر بالجزع إزاء التقارير التي تفيد بتنفيذ عمليات إعدام جماعي جديدة في حق أفراد مدانين بجرائم متصلة بالإرهاب. وفي حين أننا ندين بأشد العبارات الأعمال الإجرامية التي حكم على هؤلاء الأفراد بالإعدام جراء ارتكابها، ونعرب عن خالص تعازينا لجميع الضحايا وأسرتهم، فإننا نعارض استخدام عقوبة الإعدام تحت أي ظرف من الظروف. وندعو السلطات العراقية إلى الامتناع عن تنفيذ أي أحكام إعدام في المستقبل، وإعلان وقف استخدام عقوبة الإعدام بحكم الواقع، واتباع سياسة متسقة نحو إلغاء هذه العقوبة.

وفي الختام، نرحب بالتعاون الجاري بين العراق والكويت في البحث عن المفقودين الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة، الأمر الذي مكن من إحراز التقدم في الآونة الأخيرة. ونشجع حكومة العراق على مواصلة جهودها لإيجاد حل لجميع المسائل المعلقة.

المرفق الثامن

بيان نائب الممثل الدائم لإندونيسيا لدى الأمم المتحدة، محسن سيهاب

أود أن أبدأ بتوجيه الشكر للممثلة الخاصة للأمين العام، جينين هينيس - بلاسحارت، على تزويدنا بأخر المعلومات.

يدرك وفد بلدي أن مسيرة تحقيق الاستقرار والازدهار في العراق ما زالت تواجه تحديات، ولكن بفضل تصميم جميع أصحاب المصلحة ودعم المجتمع الدولي، بما في ذلك الأمم المتحدة، فإن العراق يسير على الطريق الصحيح. وأود الآن أن أشدد على النقاط التالية:

أولاً، إن إجراء انتخابات حرة ونزيهة وذات مصداقية، إلى جانب جهود الإصلاح، أمر غير قابل للتفاوض. وترحب إندونيسيا بالتحضيرات الجادة لإجراء انتخابات ذات مصداقية وتأكيد رئيس الوزراء الكاظمي على ذلك. ويجب أن يكون ذلك جهداً جماعياً بمشاركة جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك الحكومة والمفوضية العليا المستقلة للانتخابات والسلطة القضائية والبرلمانيون، فضلاً عن المساعدة التقنية التي تقدمها بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق.

ونشدد كذلك على استمرار برنامج الحكومة للإصلاح، وهو ما يظهر التصميم على تلبية مطالب وتوقعات الشعب وتحسين الخدمات الأساسية. غير أننا ندرك أن مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) يضر بجهود الحكومة على جبهات عديدة. ونأمل أن يحدث الدعم الذي تقدمه البعثة تغييراً في الأيام المقبلة.

ثانياً، إن الحفاظ على الاستقرار والأمن شرط مسبق للتنمية المستدامة. ونشعر بالقلق من أن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام يواصل شن هجمات عنيفة على المدنيين والمباني الدبلوماسية. ويجب أن يكون واضحاً للجميع أن الاستثمار والتنمية المستدامة لن يزدحرا إلا في بلد مستقر وآمن.

وثمة عنصر آخر بالغ الأهمية في السعي إلى بناء عراق مستقر وآمن، ألا وهو، دعم جميع البلدان، إقليمياً وعالمياً. وفي هذا الصدد، تدعو إندونيسيا إلى زيادة التعاون في مكافحة الإرهاب، وفقاً للقانون الدولي ومع الاحترام الكامل لسيادة العراق وسلامته الإقليمية.

وتؤكد إندونيسيا من جديد دعمها للحكومة في إصلاح قطاع الأمن وإقامة روابط أقوى مع شركائها الإقليميين والاستراتيجيين. وينبغي لجيران العراق أن يردوا بالمثل على روح حسن الجوار لدى العراق لأن وجود بقعة ساخنة أخرى في الشرق الأوسط لن يفيد أحداً.

ثالثاً، ينبغي مواصلة إحراز تقدم بشأن مسألة المفقودين الكويتيين والمحفوظات الكويتية. ويسرنا إحراز تقدم على الرغم من التحدي الذي تواجهه الآلية الثلاثية بسبب كوفيد-19، وهو ما يشهد عليه إعادة حكومة العراق رفات بشرية إلى حكومة الكويت في 16 أيلول/سبتمبر. وتشيد إندونيسيا بالجهود التي تبذلها حكومة العراق والتعاون المستمر بين البلدين بشأن هذه المسألة.

كما أن أوار بعثة الأمم المتحدة واللجنة الدولية للصليب الأحمر هامة وينبغي الإشادة بها. ونأمل أن يتمكن فريق الطب الشرعي الكويتي من استكمال عملية تحديد هوية الرفات البشرية لمساعدة أسر المفقودين في طي هذه الصفحة. ونحن على ثقة بأنه، بتصميم الجميع، سيتحقق مزيد من التقدم.

في الختام، فإن مجلس الأمن متحد في دعم شعب العراق وجميع أصحاب المصلحة في تحقيق حلمهم الذي طال انتظاره بعراق مستقر وآمن ومزدهر. ولن يصب هذا الأمر في صالح العراق وحده، بل سيخدم أيضا مصلحة المنطقة وبقية العالم.

إن جلسة اليوم هي آخر اجتماع لإنдонيسيا في مجلس الأمن بشأن الحالة في العراق. ولذلك، أغتنم هذه الفرصة للتشجيع على بذل المزيد من الجهود وتحقيق النجاح بشأن هذه المسألة في المستقبل. وأتعهد بأن تدعم إنдонيسيا بلا كلل وحدة العراق وسيادته واستقلاله وسلامته الإقليمية، وكذلك شعب العراق وحكومته وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق.

بيان الممثل الدائم للنيجر لدى الأمم المتحدة، عبدو أباري

[الأصل: بالفرنسية]

أود أن أشكر جينين هينيس - بلاسخت على إحاطتها الممتازة وعلى العمل الشاق الذي يقوم به فريقها في بيئة معقدة. وأود أيضا أن أرحب بممثل العراق في جلسة اليوم.

يحاول العراق إعادة البناء بعد سنوات من النزاع في بيئة بالغة التعقيد أدت إلى العديد من الأزمات الداخلية، فضلا عن أزمة جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، التي يزداد انتشارها بمعدل ينذر بالخطر. وينوه وفد بلدي بجهود الحكومة العراقية لمواجهة هذه التحديات وتنفيذ الإصلاحات، بما في ذلك في مجال مكافحة الفساد، من أجل توجيه البلد صوب مستقبل أكثر إشراقا.

وفيما يتعلق بحماية حقوق الإنسان، ترحب النيجر بالتقدم الذي أحرزته الحكومة العراقية في هذا المجال على الرغم من أنه لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله. ونرحب بقرار تعويض المتظاهرين الذين أصيبوا. غير أن زيادة أعمال القتل والاعتداءات على نشطاء حقوق الإنسان والمدافعين عنها من جانب مهاجمين مسلحين مجهولي الهوية لا تزال تدعو إلى القلق.

ولذلك، يدعو وفد بلدي الحكومة إلى اتخاذ خطوات ملموسة للوفاء بالتزامها بتفعيل دور المؤسسة المسؤولة عن التحقيق في أعمال قتل الناشطين وغيرهم من المدافعين عن حقوق الإنسان وتقديم الجناة إلى العدالة. ونعتقد أن هذا سيساعد على تخفيف حدة التوتر في البلد وبناء الثقة بين الحكومة والشعب.

وفيما يتعلق بالعملية الانتخابية، لا يزال الدعم الذي تقدمه بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق إلى المفوضية العليا المستقلة للانتخابات أمرا بالغ الأهمية، ولا سيما فيما يتعلق بتعزيز القدرات التشغيلية واللوجستية للمفوضية. وينطبق نفس الشيء على دعم المجتمع الدولي وجميع شركاء العراق الإقليميين والثنائيين بغية ضمان إجراء انتخابات حرة ونزيهة وذات مصداقية في العام المقبل.

ولا تزال النيجر مقتنعة بأن أي عملية مستدامة يجب أن تشمل النساء والشباب العراقيين. ولذلك، نرحب بالتصريح الذي أدلى به وزير الخارجية العراقي في 1 تشرين الأول/أكتوبر بشأن خطط الحكومة لاعتماد خطة وطنية للتنمية، تكمل التشريعات القائمة بشأن زيادة عدد النساء في مناصب صنع القرار الرفيعة المستوى.

وفيما يتعلق بمسألة المفقودين الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة وإعادة الممتلكات الكويتية المفقودة، بما في ذلك المحفوظات الوطنية، يثني وفد بلدي على ما قامت به الحكومة العراقية في 16 أيلول/سبتمبر من إعادة رفات بشرية يُعتقد أنها رفات مواطنين كويتيين، رغم القيود التي تفرضها جائحة كوفيد-19. ونشيد بالبعثة واللجنة الثلاثية واللجنة الدولية للصليب الأحمر على ما بذلوه من جهود حثيثة للمضي قدما بهذه المسألة وعلى دعمهم اللوجستي.

في الختام، أود أن أذكر هنا بأنه في الوقت الذي يحاول فيه العراق التعافي من الأزمة العميقة التي عانى منها في السنوات الأخيرة، يجب ألا يغيب عن بالنا حقيقة أن الانتصار على تنظيم الدولة الإسلامية في العراق في بلاد الشام لا يعني إزالته من المنطقة. ولذلك، فإن من المهم أكثر من أي وقت مضى أن يظل التحالف العالمي ضد داعش والأمم المتحدة متيقظين وأن يواصلوا دعم العراق في مكافحة وحش الإرهاب من أجل إحباط آماله في الظهور مجددا.

المرفق العاشر

بيان نائبة الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة، آنا إيفستغنيفا

[الأصل: بالروسية]

نشكر الممثلة الخاصة للأمين العام، جينين هينيس - بلاسخت، على إحاطتها.

إننا نرصد عن كثب الحالة في العراق. ونرحب باعتراف الحكومة بإجراء انتخابات حرة ومنصفة ونزيهة في 6 حزيران/يونيه 2021. ونأمل أن تتوصل السلطات العراقية إلى اتفاق بشأن تفاصيل قانون الانتخابات في المستقبل القريب. ولا يزال ضمان توافق الآراء بين القوى السياسية الرئيسية بشأن هذه المسألة يشكل جزءاً هاماً من العملية.

إن المظاهرات المطالبة بالتغيير السياسي والاجتماعي - الاقتصادي مستمرة في العراق. ونشفي على جهود رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي الرامية إلى التغلب على التحديات القائمة، بما في ذلك تعبئة الموارد لإيجاد حل للأزمة الاقتصادية، ومكافحة الفساد، وإجراء الإصلاحات الإدارية، وإطلاق الحوار الوطني على جميع المستويات، ومكافحة جائحة فيروس كورونا.

ونحن مقتنعون بأن الحوار الشامل للجميع سيساعد على إيجاد حلول للمشاكل الداخلية المتبقية. وفي اتصالاتنا مع جميع القوى السياسية في العراق، شجعنا البحث عن حلول توفيقية. وإزاء تلك الخلفية، نحث جميع الأطراف الفاعلة الخارجية التي لها مصلحة في تحقيق استقرار الحالة الداخلية في العراق على الامتناع عن اتخاذ خطوات يمكن أن تؤثر سلباً على تلك العملية.

وتشكل مكافحة الإرهاب السبيل لتحقيق الاستقرار في البلد. وعلى الرغم من التقدم الذي أحرزه العراق على جبهة مكافحة الإرهاب، لا تزال الحالة الأمنية في البلد هشة. ومن الضروري أن يظل جميع المشاركين في مكافحة الإرهاب في العراق ملتزمين باحترام سيادة الدولة العراقية وأن ينسقوا أعمالهم مع بغداد.

ونحن على قناعة بأنه إذا ما واصلت بغداد وأربيل تحسين علاقاتهما، فإن العراق سيكون أقدر على تعزيز الأمن وتسخير إمكاناته الاقتصادية بشكل فعال لصالح الأمة بأسرها.

ونحن ندعم عمل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق. ويمكن أن يكون لأنشطتها أثر إيجابي على عمليات المصالحة، مع دعم واحترام سيادة العراق في الوقت نفسه.

إن جهود بغداد ومدينة الكويت لحل جميع المسائل العالقة على وجه السرعة فيما يتعلق بالملف العراقي - الكويتي تستحق دعمنا الشامل. وقد تجلّى التزامهما من خلال التقدم الذي أحرزه الجانبان مؤخراً فيما يتعلق بالبحث عن رفات المواطنين الكويتيين وإعادتها إلى وطنهم.

ونؤكد مجدداً نهجنا الثابت بأن العراق ينبغي ألا يصبح ساحة للمواجهة الإقليمية. ولبلد الحق في إقامة علاقات تعود بالنفع المتبادل مع جيرانه. ونشفي على موقف بغداد الأساسي المؤيد لبناء علاقات حسن الجوار واستعدادها لتيسير التهدئة في المنطقة، وهو موقف تم التعبير عنه بوضوح خلال اجتماع المجلس بشأن الحالة في منطقة الخليج الفارسي المعقود يوم 20 تشرين الأول/أكتوبر (انظر S/2020/1037).

وندعو المجتمع الدولي إلى الانخراط في تعاون بناء من أجل تعزيز السلام والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط بأسرها، بما في ذلك على أساس القرار 598 (1987). ونعتقد أن المفهوم الروسي للأمن في الخليج الفارسي، الذي يقترح نهجا جماعيا لحل القضايا في المنطقة، لا يزال صائبا.

المرفق الحادي عشر

بيان الممثلة الدائمة لسانت فنسنت وجزر غرينادين لدى الأمم المتحدة، إينغا روندا كنغ

نعرب عن امتناننا للسيدة جينين هينيس بلاسخت على إحاطتها الإعلامية الثاقبة هذا الصباح.

أولاً، نود أن ننضم إلى أعضاء المجلس الآخرين في إدانة الهجوم الذي وقع إلى الشمال مباشرة من بغداد خلال عطلة نهاية الأسبوع. ونقدم بتعازينا إلى حكومة وشعب العراق على الأرواح التي أزهقت.

وتعرب سانت فنسنت وجزر غرينادين عن دعمها لحكومة العراق في الوقت الذي تستعد فيه لإجراء انتخابات مبكرة في العام المقبل، وتعترف بالدور الداعم الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق في هذا الصدد. ونرحب أيضاً بالتزام الحكومة بتمكين المرأة والنهوض بمشاركتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، على النحو الذي أبرزه الأمين العام في تقريره (S/2020/1099).

ولم تترك تحديات عام 2020 أحداً سالماً، ولكن علينا، كقادة، مسؤولية مساعدة من هم أضعف منا، حيثما أمكننا ذلك، والتخفيف من معاناتهم. وفي سياق العراق، يجب أن تظل محنة مواطنيه أولوية. ويعني ذلك وجوب محاسبة مرتكبي الهجمات على المدنيين، بمن فيهم المسؤولون عن الهجمات التي شنها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، والتي أسفرت عن سقوط العديد من القتلى والجرحى. إن عمليات القتل المستهدفة لأفراد المجتمع المدني، بمن فيهم الناشطون السياسيون والناشطون في مجال حقوق الإنسان، غير مقبولة ويجب عدم السماح باستمرارها بدون عقاب. ولا يمكن المبالغة في القول إن المساءلة ركن من أركان بناء السلام وإدامته.

إن جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) تتطلب منا استجابة منسقة. وهي ليست تهديداً يمكننا التصدي له بنجاح بشكل مستقل. وفي هذا الصدد، نقر بدور منظمة الصحة العالمية في مساعدة الحكومة العراقية، بما في ذلك تبرعها بسيارات الإسعاف لكفالة حصول الأشخاص في المناطق النائية على الدعم.

ونعرب عن قلقنا إزاء تأثير الفيروس على شعب العراق، وكذلك على الاقتصاد وتقديم الخدمات الأساسية. وتحقيقاً لتلك الغاية، نقر بجهود فريق الأمم المتحدة القطري التي سمحت باستكمال خطة الاستجابة الاجتماعية - الاقتصادية العراقية لسد الفجوة بين الجهود الإنسانية والإنمائية وجهود بناء السلام. غير أنه من المحبط أن نقرأ في تقرير الأمين العام أن خطة الاستجابة الإنسانية وصندوق كوفيد-19 لا يزالان غير ممولين تمويلًا كافياً. وناشد المجتمع الدولي أن يكتف جهوده لمساعدة شعب العراق خلال هذه الأوقات الاستثنائية.

ونختتم بالترحيب بالتعاون المستمر الذي جرى بين العراق والكويت في البحث عن المفقودين من الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة، لا سيما في ضوء التحديات المتصلة بكوفيد-19. ونسلم بالأدوار التي اضطلعت بها بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، واللجنة الدولية للصليب الأحمر في دعم تلك العملية، ونشجع على بذل المزيد من الجهود لحل هذه المسألة.

المرفق الثاني عشر

بيان نائب الممثل الدائم لجنوب أفريقيا لدى الأمم المتحدة، غوليسا مابونغو

نشكر الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، السيدة جينين هينيس بلاسحارت، على إحاطتها. وتؤيد جنوب أفريقيا جهودها ولا تزال تثق فيها. وتؤيد جنوب أفريقيا ولاية البعثة في تقوية حكومة العراق وعملياتها الانتخابية. ونتطلع إلى اعتماد مجلس النواب لقانون الانتخابات قبل انتخابات 6 حزيران/يونيه 2021 التي طال انتظارها.

ونؤيد المساعي لتشكيل حكومة شاملة للجميع تجمع بين جميع مختلف أطراف المجتمع العراقي في هياكل حوكمتها. وتظل المصالحة والوحدة الوطنيتان في العراق أمرين حيويين لتقادي التحديات المستقبلية الناجمة عن تقلب سياسات الحكومة وإجراءاتها. وهناك حاجة عاجلة إلى الوحدة والتماسك والتصميم لبناء القدرة على الصمود في وجه المصالح الحزبية الضيقة، والتدخل الأجنبي، والعناصر الإجرامية التي تسعى بنشاط إلى عرقلة استقرار العراق.

ويسر جنوب أفريقيا أن تشهد انفراجا كبيرا بعد تشكيل الحكومة الجديدة برئاسة رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي، التي تولي اهتماما خاصا لتحسين الخدمات العامة والوفاء بالوعود التي قطعتها لشعب العراق.

ولا تزال جنوب أفريقيا تدعو إلى زيادة وتحسين التعاون بين حكومة العراق الوطنية وحكومة إقليم كردستان، بما في ذلك وضع الصيغة النهائية لاتفاقات تقاسم الموارد والإيرادات.

وتدعم جنوب أفريقيا البعثة وحكومة العراق في جهودها الرامية للتعمير والتنمية بعد انتهاء النزاع، وهي جهود توفر المساعدة الإنسانية التي تشتد الحاجة إليها في جميع أنحاء البلد، ولا سيما خلال جائحة فيروس كورونا. وقد أدى انتشار الجائحة في العراق إلى إجهاد نظام الرعاية الصحية الهش أصلاً.

ويظل السلام والأمن أساسيين للعراق لتطوير بنيته التحتية، وتنمية اقتصاده، وتوفير الخدمات الأساسية لجميع مواطنيه. وفي هذا الصدد، تؤيد جنوب أفريقيا تعزيز سيطرة الجيش العراقي على كامل أراضيه، وترحب بالدعم المستمر لجهود الحكومة الرامية إلى القضاء على التهديد الذي يشكله داعش.

ويظل يساور جنوب أفريقيا القلق من أن زيادة الهجمات تشير إلى اتجاه مقلق يتمثل في أن داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام بدأ يعاود الظهور باطراد، الأمر الذي يشكل مصدر قلق إقليمي وعالمي على حد سواء. ويسرنا أن نعلم أن السلطات الأمنية العراقية شنت حملة ضد الأسلحة غير المرخصة في بغداد وفي جميع محافظات البلد. فينبغي أن لا يعيش العراقيون في جو من الرعب والتخويف.

ويسر جنوب أفريقيا أن تلاحظ أنه تم إلقاء القبض على عدد من قادة كيان تنظيم الدولة الإرهابي. وتسرنا كذلك الجهود الجديرة بالثناء التي تبذلها حكومة العراق لمنع الهجمات بالقذائف على البعثات الدبلوماسية وما تلاها من اعتقالات للمشتبه فيهم، وبالتالي مساءلتهم من خلال إجراءات قانونية عادلة. فثمة أهمية قصوى للتمسك بمعايير العدالة والمساءلة والنزاهة والشفافية.

ويثلج صدورنا الجهد التعاوني الذي تبذله حكومتا الكويت والعراق لتحديد مكان المفقودين من الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة، فضلا عن الممتلكات الكويتية المفقودة، بما في ذلك المحفوظات الوطنية.

ونحث كلا البلدين على العمل مع مؤسسات الأمم المتحدة ذات الصلة لحل تلك المسائل المعلقة. ونشيد ببعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق على تيسيرها نقل الرفات البشرية التي استُخرجت من موقع تل الشيخية في صحراء السماوة العراقية إلى الكويت من خلال توفير عتاها الجوي.

في الختام، لا يمكن للعراق ببساطة ولا ينبغي له أن يكون ساحة للنزاع أو نقطة أساس لاستراتيجية أي بلد آخر تجاه أي بلد من البلدان المجاورة له، حيث أن العراق يهدف إلى أن يكون جهة فاعلة نشطة على طريق بناء السلام وتحقيق الاستقرار وتحسين الفرص الأمنية. وتكرر جنوب أفريقيا تأكيد دعمها لسيادة العراق وسلامته الإقليمية بما يتماشى مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وتواصل دعم البعثة في تنفيذ ولايتها.

كما نواصل حث الأمم المتحدة وحكومة العراق على النظر في استخدام لجنة بناء السلام من أجل اتخاذ خطوات أكبر في إعادة بناء البلد.

المرفق الثالث عشر

بيان البعثة الدائمة لتونس لدى الأمم المتحدة

[الأصل: العربية]

في البداية أتوجّه بالشكر إلى السيّد جينين هينيس - بلاسخت، الممثلة الخاصة للأمين العام للعراق ورئيسة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق على إحاطتها القيّمة وعلى جهودها المتواصلة لدعم العراق.

تتابع تونس بكلّ اهتمام التطوّرات الإيجابية للوضع السياسي في العراق، خاصّة من خلال مواصلة الحكومة لمسار الإصلاحات باتّجاه تلبية مطالب الشعب العراقي وتطلّعاته، علاوة على التقدّم المحرز في التحضيرات لإجراء الانتخابات المبكّرة المقرر إجراؤها في 6 حزيران/يونيه 2021.

وإذ نشيد بما يوليه العراق من أهميّة لاستكمال الإطار التشريعي ومصادقة مجلس النواب على القانون الانتخابي لتنظيم انتخابات حرّة ونزيهة وشفافة وذات مصداقية، فإنّنا نتطلع إلى استجابة مجلس الأمن لرغبة الحكومة العراقية في تعزيز دور بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق لتقديم المزيد من الدعم والمساعدة الفنيّة والرقابة الانتخابية.

وترحبّ تونس بجهود الحكومة العراقية في تعزيز دور المرأة ومشاركتها في دوائر صنع القرار من خلال اعتماد الخطة الوطنية للتنمية من أجل تمكين المرأة التي ستكون لها آثار إيجابية وإسهام قيّم في زيادة تعزيز الوحدة الوطنية ومقومات الاستقرار.

كما تلاحظ تونس مع الارتياح الجهود المبذولة في مجال مكافحة الفساد ومحاسبة المتورطين فيه، بما في ذلك عبر تشكيل لجنة دائمة للتحقيق في "الفساد والجرائم الكبرى"، آمليْن في أن يتواصل العمل من أجل تعزيز السيادة العراقية على المعابر الحدودية ووضع جميع الأسلحة تحت سيطرة الدولة وإتمام عمليات إعادة الإدماج.

وفي سياق التطورات الإيجابية، يرحّب وفد بلدي بالاتفاق المبرم بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان على حلّ مؤقت لتحويلات الميزانية ويشجّع الطرفين على مواصلة التعاون وتكثيف الجهود لمواجهة التحديات من أجل التوصل إلى اتفاق مستدام وطويل الأمد بشأن المسائل ذات الاهتمام المشترك.

وتؤكد تونس مجدّدا حرصها على استقلال العراق وسيادته ووحدته وسلامة أراضيه، وفقا لميثاق الأمم المتحدة، وتدعو إلى تكريس الحوار والتعاون في حلّ المشاكل الحدودية. كما يدعو وفد بلدي الحكومة العراقية الشقيقة إلى الاستمرار في جهودها من أجل ضمان حماية جميع البعثات الدبلوماسية والموظفين الدبلوماسيين في العراق.

يعيش العراق وضعاً اقتصادياً صعباً بسبب انخفاض أسعار النفط من جهة والنفقات الكبيرة التي يتحملها في إطار حربه على الإرهاب من جهة أخرى. وفي هذا الصدد، نرحّب بالجهود المبذولة لمجابهة الأزمة الاقتصادية والمالية، والإجراءات التي تقدمت بها الحكومة إلى مجلس النواب حول الإصلاح الاقتصادي، ونحثّ المجتمع الدولي على توفير المساعدة اللازمة للعراق لمواجهة تحديات المرحلة.

وإذ نعرب عن قلقنا من آثار جائحة كوفيد-19 على الحياة اليومية للشعب العراقي الشقيق، فإننا نشير إلى الجهود التي تبذلها المؤسسات الوطنية العراقية وخاصة اللجنة العليا للصحة والسلامة الوطنية للحد من انتشار الجائحة وتطبيق تأثيراتها. كما نشيد في هذا الإطار بدور منظمة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة في دعم جهود الحكومة العراقية للتصدي لهذه الجائحة.

وبخصوص العلاقات العراقية - الكويتية، نتمن تونس عاليا التعاون الأخوي بين الدولتين الشقيقتين وسعيهما الدؤوب لزيادة توطيده، ونحيي حرص العراق على احترام التزاماته، بما في ذلك فيما يتعلق بالبحث عن المفقودين والمحتجزات الكويتية. كما نعرب عن ارتياحنا لما سجّل من تقدّم في هذا السياق، آمليْن في أن تتواصل الجهود بنفس روح التعاون والتضامن بين البلدين.

المرفق الرابع عشر

بيان نائب الممثل الدائم بالنيابة للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة، جيمس روسكو

أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام، السيدة جينين هينيس - بلاسخت، على إحاطتها وعلى تسليطها الضوء على التحديات الكبيرة التي تواجه العراق حالياً.

إن العراق يواجه، بالفعل، أزمة اقتصادية حادة. وسيكون الإصلاح الاقتصادي حاسماً في ضمان السلام والازدهار في العراق مستقبلاً وفي تمكين العراق من أن يعيد البناء على نحو أقوى في أعقاب جائحة مرض فيروس كورونا. وقد أحطنا علماً بالخطوات التي وصفتها الممثلة الخاصة ونشدد على ضرورة اتخاذ مجلس النواب إجراءات سريعة لضمان أن يحقق الإصلاح الاقتصادي نتائج للشعب العراقي.

ويقف المجتمع الدولي إلى جانب العراق في هذه الأوقات العصيبة. وقد استضافت المملكة المتحدة، بدعوة من العراق، الاجتماع الافتتاحي لمجموعة الاتصال الاقتصادي للعراق في لندن في وقت سابق من هذا العام لتعزيز الدعم لتنفيذ إصلاحات اقتصادية حيوية. ونرحب بأن الاتحاد الأوروبي وألمانيا سيمضيان قدماً في عقد اجتماع للمتابعة.

ونعتقد كذلك أن التكامل الاقتصادي الإقليمي هو مفتاح التنمية الاقتصادية والاستقرار. ولذلك، نرحب بالتزام العراق بتعزيز التنسيق والتعاون الثلاثين مع كل من مصر والأردن.

وتظل المملكة المتحدة تدعم رئيس الوزراء الكاظمي وترحب بالتزامه بإجراء انتخابات حرة ونزيهة في عام 2021، بدعم من بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق. وأعتقد أنه ينبغي لنا أن ننظر بعناية في كيفية دعم الأمم المتحدة لعزم حكومة العراق إجراء انتخابات ذات مصداقية من أجل إعادة بناء ثقة الناس والديمقراطية وتعزيز المشاركة.

ويثلج صدر المملكة المتحدة التحسن الذي طرأ على العلاقة بين حكومة العراق وحكومة إقليم كردستان، بما في ذلك الاتفاق المتعلق بقضاء سنجار في محافظة نينوى. فهذا الاتفاق يتيح إمكانية عودة آلاف الأيزيديين. ومن الأهمية بمكان أن تتعاون جميع الجماعات المسلحة في تنفيذه وأن تقدم كل من حكومة العراق وإقليم كردستان العراق المساعدة في استعادة الخدمات وسبل العيش الاقتصادية.

ونرحب بتيسير الممثلة الخاصة هينيس - بلاسخت للحوار بشأن اتفاق سنجار ونشجع على استمرار دعم الأمم المتحدة للمساعدة على تطبيع الحالة هناك. ونحث بغداد وأربيل على التوصل إلى اتفاق بشأن حل طويل الأجل فيما يتعلق بتقاسم الموارد والإيرادات.

ما زلنا نشعر بالقلق إزاء الحالة الأمنية في العراق. فمن الواضح أن تنظيم داعش لا يزال يشكل تهديداً للسلام والأمن في العراق. والمملكة المتحدة، شأنها شأن أعضاء التحالف العالمي لمكافحة داعش، ملتزمة بدعم العراق والتصدي لذلك التهديد.

كذلك نؤكد على ضرورة الحوار والتعاون بين العراق وتركيا لمكافحة الإرهاب وضمان الأمن الإقليمي وحماية المدنيين. إن من غير المقبول أن تستمر هجمات الميليشيات في العراق، بما في ذلك في بغداد وأربيل. فقد أزهقت هذه الهجمات أرواح مواطنين عراقيين وموظفين دوليين لفترة طويلة جداً ولا تزال

تشكل خطراً على العراقيين والموظفين الدبلوماسيين والعسكريين. وننوه بجهود رئيس الوزراء الكاظمي لتعزيز التدابير الأمنية حتى يتمكن المواطنون العراقيون والأجانب من العيش والعمل بأمان، ولكننا نحث الحكومة العراقية على مواصلة إحراز التقدم في هذا المجال.

ونعتقد أن مجلس الأمن متحد في القلق إزاء عدد أعمال القتل التي تطال عناصر من المجتمع المدني ونشطاء السياسة وحقوق الإنسان، وندعو حكومة العراق إلى بذل كل ما في وسعها لمنع عمليات القتل هذه وتقديم مرتكبيها إلى العدالة.

وأخيراً، نشيد بالتزام رئيس الوزراء الكاظمي بتعويض أسر ضحايا العنف ضد المتظاهرين. بيد أن العدالة للضحايا أمر بالغ الأهمية. وندعو حكومة العراق إلى ضمان إجراء تحقيقات ذات مصداقية في أعمال العنف وضمان محاسبة المسؤولين عنها.

وقد تطرقت الممثلة الخاصة إلى هذه المسألة اليوم في تعليقاتها، ولكن التزام الحكومة العراقية بحل ملف الكويت ورعايا البلدان الثالثة عملاً بالقرار 2107 (2013) يستحق الثناء. وننوه بإعادة الرفات البشرية من حكومة العراق إلى حكومة الكويت التي جرت في 16 أيلول/سبتمبر. ونرحب بالحوار والتعاون الثنائيين العراقي - الكويتي، ونعرب عن امتناننا لأعضاء المجلس على تعاونهم بشأن البيان الصحفي الذي سيصدر اليوم بشأن هذه المسألة.

وأعتقد أن المجلس يحدوه أمل موحد في أن يرى القادة السياسيين في العراق، بدعم من بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، يضطلعون بإصلاحات هامة لمعالجة الحالة الاقتصادية والأمنية الصعبة في العراق، ويجرون انتخابات تتسم بالمصداقية والشفافية في عام 2021، ويضمنون في نهاية المطاف الاستقرار والازدهار لشعب العراق.

المرفق الخامس عشر

بيان الممثل الدائم لفيت نام لدى الأمم المتحدة، دانغ دينه كوي

أتوجه بالشكر إلى السيدة جينين هينيس - بلاسارث، الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، على إحاطتها القيمة وأرحب بحضور ممثل العراق في جلسة اليوم.

إننا سعداء بالتطورات الإيجابية الأخيرة في العراق بعد تشكيل الحكومة الجديدة برئاسة رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي. وقد شهدنا تقدماً في تنفيذ الحكومة العراقية لوعودها بمكافحة الفساد وإصلاح الاقتصاد وتوفير الخدمات الأساسية وتعزيز الرقابة على المعابر الحدودية والانتهاز من المتطلبات الفنية والقانونية للمضي قدماً في خطة إجراء انتخابات مبكرة في حزيران/يونيه 2021. ونعتقد أن قانون الانتخابات الذي تم التصديق عليه مؤخراً خطوة هامة ستساعد على تحريك البلد في الاتجاه الصحيح. وينبغي لمجلس الأمن والمجتمع الدولي قاطبة أن يشجعا العراقيين على البناء على تلك الإنجازات الأولية واتخاذ المزيد من الخطوات الملموسة إلى الأمام.

كما نشيد بالزعماء العراقيين على جهودهم في العمل مع حكومة إقليم كردستان لمعالجة المسائل العالقة. ونأمل أن تؤدي الاتفاقات التي أبرمت مؤخراً بينهما إلى تهيئة بيئة مؤاتية لعودة المشردين واستعادة الاستقرار وتعزيز الثقة والطمأنينة. ونعتقد أن الحوار والتضامن والوئام الوطني لا تزال عوامل رئيسية في حل المسائل الداخلية في البلد.

وفيما يتعلق بالعلاقات العراقية الكويتية، يسرنا أن نرى التعاون المستمر بين الجهات ذات الصلة في البحث عن المفقودين الكويتيين ورعايا الدول الأخرى، على الرغم من القيود الناجمة عن جائحة فيروس كورونا. لقد كانت إعادة الرفات البشرية إلى الكويت في أيلول/سبتمبر دليلاً على جهود هذه الجهات والتزامها. ونشجع على بذل مزيد من الجهود والتعاون للتعجيل بالعملية. كما نحث المجتمع الدولي على مواصلة تقديم الدعم لعمل الأفرقة التقنية.

بيد أن التحديات التي تواجه العراق اليوم لا تزال شديدة. ولا تزال الحالة الأمنية تشكل مصدر قلق بالغ. ولا يزال تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام يشكل تهديداً، كما أن الهجمات العنيفة تحدث في العديد من الأماكن. وفي الوقت نفسه، فإن فوعة مرض فيروس كورونا وتأثيره على الاقتصاد ونظام الرعاية الصحية والحالة الإنسانية أمر يبعث على الانزعاج.

ووفقاً للبنك الدولي، تشير التقديرات إلى أن الفقر سيزداد في العراق في الأجل القصير بما يتراوح بين 7 و 14 نقطة مئوية. وهذا يعني أن 2,7 إلى 5,5 مليون عراقي سيصبحون فقراء حديثاً، بالإضافة إلى 6,9 مليون عراقي قبل الأزمة. ولا يزال هناك حالياً 1,3 مليون شخص مشردين داخلياً في جميع أنحاء البلد، و 1,77 مليون شخص في حالة احتياج شديد إلى المساعدة.

وفي هذا السياق، ثبت أن دور البعثة ووكالات الأمم المتحدة الأخرى التي تقف مع العراق أساسي. ويبين تقرير الأمين العام عن البعثة (S/2020/1089 و S/2020/1099) والرسالة التي وجهتها حكومة العراق إلى مجلس الأمن في الأسبوع الماضي الحاجة إلى استمرار البعثة. ونكرر دعمنا لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق ولوكالات الأمم المتحدة لمواصلة ولايتها لمساعدة العراق في التغلب على

الصعوبات التي يواجهها. وندعو إلى مواصلة التعاون بين أفرقة الأمم المتحدة وحكومة العراق وتعزيزه في مواجهة التحديات السياسية والاقتصادية والإنسانية التي يواجهها البلد.

كما نحث المجتمع الدولي على مواصلة الوقوف إلى جانب العراق، مع تقديم الدعم واحترامه الكامل لاستقلال العراق السياسي ووحدته وسيادته وسلامة أراضيه. يشير تقرير الأمين العام (S/2020/1099) إلى حدوث انتهاكات لسيادة العراق، وهي مصدر قلق كبير آخر للمنطقة وخارجها.

وفي الختام، نعتقد اعتقاداً راسخاً أن العراق سيتعافى قريباً، بتصميم الحكومة وصمود الشعب العراقي ودعم العوامل الدولية، وسيزدهر في المستقبل الذي يستحقه.

المرفق السادس عشر

بيان البعثة الدائمة للعراق لدى الأمم المتحدة

أود في البداية أن أتقدم بالتهنئة إلى السيدة إينغا روندا كينغ، الممثلة الدائمة لسانت فنسنت وجزر غرينادين، على رئاستها لمجلس الأمن خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر. كما أتقدم بخالص شكري للسيد فاسيلي نيينزيا، الممثل الدائم للاتحاد الروسي، على إدارته جلسات المجلس في الشهر الماضي.

كما أعرب عن امتناني للسيدة جينين هينيس - بلاسخت، الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، على إحاطتها.

لم تحدث تغيرات كبيرة منذ انعقاد الجلسة السابقة بشأن الحالة في العراق في آب/أغسطس (انظر [S/2020/845](#)) من حيث التحديات الضخمة والمعقدة التي يواجهها العراق. فهذه التحديات مترابطة في طبيعتها في مختلف الميادين، بما في ذلك المجالات الاقتصادية والأمنية والصحية والاجتماعية - غير أن استعدادنا للتصدي لها بات أكبر. وتعمل الحكومة على وجه السرعة على أعلى مستوى، كما وعدت، لتلبية تطلعات الناس ومطالبهم من خلال الحفاظ على السلم والأمن وتوفير الخدمات ومكافحة جائحة مرض فيروس كورونا ومكافحة الإرهاب وتنفيذ الإصلاحات السياسية والاقتصادية.

ولا تزال الحالة الاقتصادية مصدر قلق للحكومة العراقية، بسبب انخفاض أسعار النفط وتقلباتها من ناحية، والنفقات الكبيرة التي يتحملها العراق في مكافحة الإرهاب من ناحية أخرى. وفي هذا الصدد، قدمت الحكومة مشروع قانون للإصلاح الاقتصادي إلى مجلس النواب في إطار جهودها لمواجهة الأزمة الاقتصادية والمالية، وهو ما من شأنه أن يقلل من الاعتماد على عائدات النفط ويعزز الاستثمار.

إن الحالة المتعلقة بجائحة مرض فيروس كورونا حرجية ويمكن أن تؤدي إلى انهيار النظام الصحي. ولا يبرح عدد المصابين بالمرض يرتفع على الرغم من جميع التدابير التي اتخذتها السلطات المختصة، حيث يبلغ 3 000 إلى 4 000 شخص في اليوم. وفي هذا الصدد، يعرب العراق عن امتنانه الصادق لمنظمة الصحة العالمية والدول الصديقة على ما قدمته من مساعدات صحية سخية لدعم العراق في التصدي لهذه الجائحة.

ومن الالتزامات الهامة التي قطعتها الحكومة هو التزامها بتلبية مطالب المتظاهرين. وقد اتخذت تدابير لسد الفجوة في الثقة مع الشعب، ولا سيما الشباب، من خلال إسماع أصواتهم، والوفاء بالحقوق الدستورية للشعب في الاحتجاج السلمي وحرية التعبير.

ووعدت الحكومة بحماية المتظاهرين من أي انتهاكات لحقوق الإنسان. وفي هذا الصدد، بذلت السلطات المختصة جهوداً كبيرة لمنع الجماعات العنيفة من استهداف المتظاهرين وخفض عدد الحوادث إلى أدنى مستوى ممكن. وعلاوة على ذلك، تقوم الحكومة بتسجيل أسر الضحايا للحصول على الاستحقاقات المنصوص عليها في قانون الشهيد، الذي يوفر تعويضاً مالياً وكافة العلاج الطبي اللازم للمتظاهرين الجرحى.

وتكمن مكافحة الفساد في صميم عملية الإصلاح. وفي هذا الصدد، أبدت الحكومة حرصها الشديد على استعادة السيطرة الكاملة على نقاط التفتيش الحدودية لمنع أي ممارسات غير قانونية وردعها. وفي الوقت نفسه، بذلت محاولات قانونية قوية لمكافحة الفساد ومحاسبة المتورطين فيه.

ويسرني إبراز أحد أهم الإنجازات، وهو اعتماد القانون الانتخابي الجديد، الذي سي يمهّد الطريق للعملية الانتخابية لإجراء انتخابات مبكرة في 6 حزيران/يونيه 2021، على نحو ما أعلن عنه رئيس وزراء العراق، السيد مصطفى الكاظمي. وقد نتج اعتماد القانون الجديد عن مشاورات فعالة مضمّنة بين الحكومة والسلطة التشريعية.

ومما لا شك فيه أن الحكومة جاءت استجابة لأزمة سياسية، ولكنها تطمح لأن تكون حكومة تقدم حلولاً للمشاكل الملحة. وفي هذا الصدد، ينبغي الوفاء مسبقاً ببعض الخطوات. فأولاً، يجب الحفاظ على سيادة الدولة وإبداء الاحترام الكامل لها. ثانياً، من الضروري تعزيز سيادة القانون واستعادة سيطرة الدولة على جميع القوات المسلحة. ثالثاً، يجب منع الدول الأجنبية من تحويل بلدنا إلى قاعدة لمخططاتها السياسية والاستراتيجية. فسيادة العراق واستقلاله أمران حاسمان لاستقرار المنطقة وأمنها. ويسعى العراق جاهداً للحفاظ على علاقات قوية مع البلدان، وخاصة البلدان المجاورة، وفقاً لمبادئ المصالح المشتركة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية.

وتتعهد الحكومة بإنفاذ سلطة الدولة عن طريق مراقبة حيّزة الأسلحة وحصرها في المؤسسات الحكومية والعسكرية وإنفاذ سيادة القانون. وتحقيقاً لهذه الغاية، تقوم الحكومة بعملية إصلاح أمني تعزز الأداء في الميدان وتحترم حقوق الإنسان وتكفل المهنية، فضلاً عن التصدي لعسكرة المجتمع من خلال منع أي شكل من أشكال التدخل من جهات غير حكومية. كما تسعى الحكومة إلى منع الجماعات الخارجة عن القانون من استهداف المتظاهرين والمدنيين بشكل عام والتصدي لأي أعمال محظورة غير قانونية، مثل الهجمات التي تستهدف البعثات الدبلوماسية المعتمدة في العراق. وفي هذا الصدد، ألقت المؤسسات الأمنية القبض على عدد من المشتبه فيهم وتقوم بمساءلتهم من خلال إجراءات قانونية عادلة. ولذلك تمكنت الحكومة من السيطرة على الوضع منذ منتصف تشرين الأول/أكتوبر.

وتعمل الحكومة بلا كلل لتهيئة بيئة ملائمة للحوار مع الحكومة المحلية في إقليم كردستان العراق بشأن الميزانية المالية المقبلة، ومراقبة نقاط العبور الحدودية، وإدارة الموارد النفطية في المنطقة. وتوصلت الحكومة المركزية وحكومة إقليم كردستان إلى اتفاقين هامين.

الأول هو اتفاق لتقاسم الإيرادات، مع سداد تحويلات شهرية من بغداد إلى إربيل لتغطية رواتب موظفي الخدمة المدنية مقابل الحصول على إيرادات جمركية من الحدود الخاضعة لسيطرة حكومة إقليم كردستان. ويتناول الاتفاق دفع الرواتب عن آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر.

أما الاتفاق الثاني، الذي تم التوصل إليه بشأن وضع منطقة سنجار في شمال العراق في نينوى، فيمهّد الطريق لإعادة الإعمار في الجزء الشمالي من البلد. وينهي الاتفاق سلطة الجماعات المتطرفة ويمهّد الطريق لإعادة إعمار المدينة والعودة الكاملة لشعبها بالتنسيق مع حكومة إقليم كردستان. ويأتي الاتفاق نتيجة أشهر من العمل الجاد والمناقشات بين حكومة إقليم كردستان والحكومة الاتحادية. واتفق الجانبان على حكم سنجار بشكل مشترك من حيث الإدارة والأمن والخدمات. ويشكل هذا الاتفاق ممارسة غير مسبوقة لتنفيذ المادة 140 من الدستور.

إن محاربة الإرهاب ومكافحته في صميم استراتيجية الأمن لبلدي. وتعتقد حكومة بلدي أن الإرهاب لا يزال يشكل تهديداً وشيكاً ويمثل عقبة أمام إعادة بناء المدن المحررة وعودة المواطنين المشردين والحصول على المساعدة الإنسانية. فعلى سبيل المثال، شهدت بغداد في 8 تشرين الثاني/نوفمبر هجوماً إرهابياً على

موقع عسكري، أسفر عن مقتل خمسة مدنيين وستة أفراد عسكريين. وفي هذا الصدد، يؤكد العراق مجددا التزامه بمواصلة تعاونه مع المجتمع الدولي في مجال مكافحة الإرهاب وتيسير وصول المساعدات الإنسانية.

كما يرحب العراق بجميع الجهود المبذولة حتى الآن لإعادة أفراد أسر المقاتلين الإرهابيين الأجانب إلى وطنهم، ويحث البلدان الأخرى على استقبال مواطنيها غير المدانين. ولا تزال هناك حاجة ملحة إلى بذل جهود متضافرة لإعادة تأهيل ضحايا الإرهاب وإعادة إدماجهم، لا سيما في المناطق المحررة. وننوه بالجهود التي يبذلها مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب من خلال برنامج إعادة الإعادة إلى الوطن من العراق وسورية.

ويؤكد العراق التزامه القوي بإقامة علاقات ودية وبالتعاون مع جيرانه والمجتمع الدولي. وفي الوقت نفسه، يتوقع بلدي من الآخرين نفس روح التعاون والاحترام المتبادل. وللأسف، تصر تركيا بشكل غير مسؤول على القيام بعمليات عسكرية على أراضي العراق دون مشاور مسبق مع حكومة العراق. وقد أسفرت العمليات عن وقوع إصابات بين المدنيين والعسكريين، بما في ذلك مقتل خمسة مدنيين مؤخرا وإصابة شخص واحد بجروح. وتؤكد الحكومة العراقية أن الانتهاكات التركية لأراضيها تعتبر إجراءات غير مسؤولة لا تراعي تعزيز وتطور الحالة السلمية في العلاقات الدولية، وتنتهك ميثاق الأمم المتحدة، وتتجاهل علاقات حسن الجوار. وعلاوة على ذلك، لم تتخذ الحكومة التركية أي خطوات لإبلاغ مجلس الأمن أو إطلاعه على تدابيرها الانفرادية على الأراضي العراقية. وتؤكد الحكومة العراقية في هذه المرحلة حقها في مواجهة أي اعتداء يهدد أمن العراق. وفي هذه الحالة الأمنية المحفوفة بالمخاطر، قدم بلدي شكوى إلى مجلس الأمن، يوثق فيها ويلتمس اتخاذ خطوات عاجلة لمنع الانتهاكات في المستقبل.

وفيما يتعلق بالعلاقات مع الكويت، فإن التعاون هو المحور الرئيسي لتلك العلاقات، حيث يحترم العراق التزاماته، بما في ذلك البحث عن رفات المفقودين الكويتيين ومواصلة سداد أقساط التعويض في الوقت المحدد.

وكدليل على الالتزام، سلم العراق دفعتين من الرفات - رفات 21 مفقودا في 16 أيلول/سبتمبر و 48 مفقودا في 8 آب/أغسطس 2019. وفي الوقت نفسه، يدعو العراق اللجنة الثلاثية ودولة الكويت إلى الإسراع في عملية إعلان نتائج اختبارات الحمض النووي للرفات.

وتتواصل جهود البحث المستمرة والمضنية للعثور على مجموعة جديدة من المحفوظات الكويتية التي كان من المفترض أن تسلمها وزارة الخارجية العراقية في نيسان/أبريل، ولكن نظرا لظروف جائحة كوفيد-19، تم تأجيل عملية التسليم.

وفيما يتعلق بالتعويض، تم سداد مبلغ 230 مليون دولار في 28 تشرين الأول/أكتوبر.

إن الحالة الراهنة قد وضعت العراق في موقف صعب للغاية حيث لا يمكن لأي حكومة أن تصمد بمفردها دون التعاون والتضامن الدوليين. وبناء على ذلك، فإننا نتطلع إلى الحصول على دعم مجلس الأمن في مساعدة الحكومة الجديدة على تحقيق أولوياتها بالطرق التالية.

أولا، إدانة انتهاكات سيادة جمهورية العراق من جانب أي دولة عضو ومنع وقوع مثل هذه الأعمال في المستقبل.

ثانياً، إن من أهم الرسائل التي تحاول الحكومة العراقية إيصالها إلى الجميع هي أن العراق لن يكون مسرحاً للنزاعات أو محوراً لاستراتيجية أي بلد آخر تجاه أي من البلدان المجاورة، إذ أن العراق يهدف إلى أن يكون جهة فاعلة نشطة في طريق بناء السلام وتحقيق الاستقرار وتحسين الفرص الأمنية.

ثالثاً، بمساعدة الحكومة على التصدي للتحديات الرئيسية، ولا سيما فيما يتعلق بالأزمات الاقتصادية والمالية.

رابعاً، بمواصلة التعاون النشط مع العراق في الحرب ضد الإرهاب، التي لا يزال العراق في خط المواجهة فيها.

خامساً، بمواصلة الدعم الإنساني الدولي للعراق من أجل إعادة إعمار المناطق المحررة من تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وتسهيل عودة النازحين إلى مناطقهم.

سادساً، بمواصلة الدور الحيوي للأمم المتحدة في الإعداد للانتخابات المبكرة القادمة من خلال توفير الدعم التقني واللوجستي لكفالة النزاهة والمصداقية.

ويشيد العراق بالدعم الذي يقدمه المجتمع الدولي، ويعيد التأكيد على أن مساعدة العراق في الحفاظ على سيادته الوطنية ستكون حجر الزاوية لنجاح الحكومة. وقد وضعت الحكومة العراقية نصب عينها تعزيز علاقاتها مع البلدان المجاورة في المنطقة من خلال مد جسور التعاون معها جميعاً.

وعلاوة على ذلك، انخرطت الحكومة العراقية في حوار تعاوني واستراتيجي مع العديد من البلدان منذ آب/أغسطس. ونتيجة لذلك، تم القيام مؤخراً بزيارات رسمية عديدة من العراق وإليها. فعلى سبيل المثال قام وفد رفيع المستوى، برئاسة رئيس الوزراء، بزيارة الولايات المتحدة الأمريكية لعقد الدورة الثانية لحوار استراتيجي، وكذلك ألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة. وسعت الزيارات إلى تعزيز الحوار مع الحلفاء، بما في ذلك مناقشة التعاون المستقبلي في مختلف المجالات، مثل المجالات الاقتصادية والأمنية والثقافية والصحية.

وكذلك شملت سياسة العراق في مجال المشاركة الإقليمية مشاركة رئيس الوزراء في مؤتمر القمة الثلاثي المشترك بين العراق والأردن ومصر، الذي استضافته عمان في 25 آب/أغسطس، من أجل إلهام مستقبل أفضل ومزدهر للمنطقة. ومن العلامات الأخرى على انخراط العراق إيجابياً في المنطقة الاجتماع الإلكتروني الذي عقد مؤخراً بين رئيس وزراء العراق وولي العهد السعودي في 10 تشرين الثاني/نوفمبر لاستعراض نتائج الدورة الرابعة لمجلس التنسيق العراقي - السعودي، التي تضم ثماني لجان، والتي عقدت في 8 تشرين الثاني/نوفمبر لمناقشة آفاق العلاقات الثنائية وتعزيز تنفيذ الاتفاقات الثنائية ومذكرات التفاهم. وقد اتفق الجانبان على وضع خطة لتسريع فتح معبر عرعر الحدودي العراقي - السعودي وتعزيز التعاون في عدة مجالات أهمها الطاقة ومكافحة الإرهاب.

وأعرب عن تقديري للأمين العام على مواقفه الداعمة للعراق، ونأمل أن يواصل المجتمع الدولي مساعدة شعب العراق على تحقيق الاستقرار والازدهار. وأشكر بصفة خاصة رئيسة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق وفريقها في بغداد ونيويورك على جهودهم الدؤوبة.